



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 15 كانون الثاني/يناير، 2020

تصاعد الدور التركي في ليبيا مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي؟

محمود سمير الرنتيسي

تصاعد الدور التركي في ليبيا: مغامرة في الصحراء أم متطلبات الأمن القومي

سلسلة: تقييم حالة

15 كانون الثاني/يناير، 2020

محمود سمير الرنتيسي

باحث فلسطيني متخصص في الشأن التركي، يعمل في مركز الدراسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية «سيتا» في أنقرة وإسطنبول. مساعد رئيس تحرير مجلة «رؤية تركية». مرشح لدرجة الدكتوراه بموضوع العلاقات بين تركيا وقطر في جامعة غازي، أنقرة. له العديد من الدراسات والأبحاث المحكمة، وشارك في عدة كتب مثل «النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا» و«السياسة الخارجية التركية» 2016. وقد تم نشر رسالته في الماجستير في كتاب بعنوان «السياسة الخارجية القطرية تجاه الربيع العربي والقضية الفلسطينية 2011-2013».

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
1	مذكرات التفاهم
2	تفاصيل الاتفاق التركي - الليبي
2	دوافع تحرك تركيا نحو حكومة الوفاق
4	الأساس القانوني للاتفاقية
5	مواقف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية
6	آثار الاتفاق في الصراع في البحر المتوسط
8	خاتمة

مقدمة

تسارعت خطوات تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية في اتجاه إرسال قوات عسكرية تركية إلى ليبيا، حيث طلبت حكومة الوفاق ذلك من تركيا رسمياً بعد شهر من توقيع مذكرتي تفاهم بينهما في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، كانت إحداهما تتعلق بتحديد مناطق الصلاحية البحرية، والأخرى تخص التعاون في المجال الأمني والعسكري.

توجهت حكومة الوفاق إلى طلب التدخل التركي المباشر بعد بدء اللواء المتقاعد خليفة حفتر، قائد قوات شرق ليبيا، في 12 كانون الأول/ديسمبر 2019، حملة عسكرية على طرابلس ما زالت مستمرة إلى الآن، أطلق عليها اسم «المعركة الحاسمة»، وبعد إعلان الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، أن تركيا مستعدة لتسريع وتيرة دعمها لليبيا «إذا ما احتاجت إليها بدءاً من التعاون العسكري والأمني وحتى الخطوات التي نتخذها في سبيل الحصول على حقوقنا البحرية»⁽¹⁾. وقد جاءت كل هذه التحركات قبيل مؤتمر مرتقب بين الأطراف المعنية بليبيا في برلين.

عرضت الرئاسة التركية مذكرة متعلقة بإرسال قوات تركية إلى ليبيا على البرلمان التركي الذي عقد جلسة طارئة للتصويت عليها في 2 كانون الثاني/يناير 2020⁽²⁾. وقد صوت البرلمان التركي لصالح قرار إرسال قوات تركية إلى ليبيا بحضور 509 نواب من أصل 600 نائب، وأيد القرار 325 نائباً (نواب حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية)، في حين عارضه 184 نائباً، جلهم من أحزاب المعارضة: حزب الشعب الجمهوري (139 نائباً)، والحزب الجيد (39 نائباً)، وحزب السعادة (نائبان)، متبنين تصوراً مفاده «ما شأننا في ليبيا؟»⁽³⁾. والجدير بالذكر أن الحكومة التركية كانت حريصة على الحصول على تأييد المعارضة للقرار، ولكن وزير الخارجية التركي، مولود تشاويش أوغلو، لم ينجح في إقناع المعارضة - بعد زيارته رئيسي حزبي معارزين: حزب الشعب الجمهوري والحزب الجيد - بالتصويت لصالح القرار، وبعلاقة هذا الأمر بالقضاء على المخاطر التي تمسّ مصالح الأمن القومي التركي.

إنّ الوجود التركي في ليبيا، من وجهة نظر الحكومة التركية، يحمي مصالح تركيا في النفط والغاز شرق المتوسط، وينشئ حالة توازن تساهم في تحسين أوضاع حكومة الوفاق قبل مؤتمر برلين المتعلق بليبيا، ويقضي على تهديدات قوات حفتر للشركات التركية العاملة في البلاد والسفن التركية في البحر المتوسط، كما يقضي على حالة عدم الاستقرار في طرابلس الذي يخلق بيئة مواتية لعمل المنظمات الإرهابية؛ ما يؤدي إلى هجرة جماعية، وكل ذلك له تأثير مباشر في مصالح تركيا الاقتصادية وأمنها القومي.

مذكرات التفاهم

في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أعلن أردوغان، ورئيس حكومة الوفاق الوطني الليبية، فايز السراج، توقيع مذكرتي تفاهم تتعلق إحداهما بالتعاون الأمني والعسكري، والأخرى بتحديد مناطق الصلاحية البحرية. وقد صدّق البرلمان التركي مذكرة ترسيم الحدود البحرية، ومذكرة الاتفاق الأمني في كانون الأول/ديسمبر 2019، ثم صدّق في جلسة أخرى، في 2 كانون الثاني/يناير 2020، قرار إرسال قوات تركية إلى ليبيا. وبالنسبة إلى الجانب الليبي، تم الاكتفاء بتصديق المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، حيث أشارت المذكرة إلى أن الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ فور استلام إشعار خطي من أحد الطرفين مفاده إتمام اعتماد

1 "أردوغان: تركيا سوف تسرع وتيرة التعاون مع ليبيا مع تقديم الدعم العسكري لحكومة الوفاق إذا طلبت ذلك"، بي بي سي عربي، 2019/12/18، شوهد في <https://bbc.in/35vn5S3> في: 2019/1/7

2 Veyssel Kurt, "5 Soru: Türkiye'nin Libya'ya Asker Gönderme Tezkeresi," SETA, 2/1/2020, accessed on 7/1/2020, at: <http://bit.ly/37Rr3oJ>

3 Ibid.

المذكرة عبر القنوات الدبلوماسية، وفقاً للإجراءات القانونية لكل طرف، في حين رفض برلمان طبرق من الجانب الليبي تصديق الاتفاقيتين⁽⁴⁾.

وفي 4 كانون الثاني/يناير، صوّت برلمان طبرق بالإجماع على «إلغاء الاتفاقيتين الموقعيتين بين تركيا والمجلس الرئاسي وإحالة الموقعين على الاتفاق للقضاء بتهمة الخيانة العظمى»، مع أن بعض المصادر أشارت إلى أن 30 نائباً فقط، من أصل 200 نائب، حضروا تلك الجلسة التي عُقدت برئاسة النائب الثاني لرئيس المجلس، أحمد حومة⁽⁵⁾.

تفاصيل الاتفاق التركي – الليبي

قررت تركيا وحكومة الوفاق الليبية العمل على «تحديد المجالات البحرية في البحر المتوسط بشكل منصف وعادل، والتي يمارسان فيها كافة حقوق السيادة و/أو الصلاحيات المنبثقة من القوانين الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف ذات الصلة»⁽⁶⁾. وبناءً عليه، تم تحديد حدود الجرف القارية والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين البلدين بالإحداثيات الجغرافية على الخرائط، كما تم الاتفاق على حل أي نزاع حول المذكرة عبر القنوات الدبلوماسية، ووفقاً للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة⁽⁷⁾.

وقد فتحت الاتفاقية الباب لعقد اتفاقيات تعاون وعمل مشترك أخرى لاستغلال المصادر على نحو مشترك في حال وجود مصادر ثروات طبيعية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لأحد الطرفين تمتد إلى منطقة الطرف الآخر، كما أشارت المذكرة إلى ضرورة أن يُبلغ كل طرف الطرف الآخر في حال الدخول في مفاوضات مع دولة أخرى لتحديد المنطقة الخالصة معها، أو في حال الدخول في مفاوضات تمس الإحداثيات المتفق عليها في المذكرة⁽⁸⁾.

سعت تركيا لهذا الاتفاق منذ عام 2009 بعد أن أعلنت ليبيا المنطقة الاقتصادية الخالصة لها. وبالفعل، أُجريت محادثات أولية في عام 2010، ولكنها تعثرت مع اندلاع الثورة في عام 2011، وتعثرت مرة أخرى في عام 2014 بعد بدء حفتر معركة «الكرامة» ضد حكومة طرابلس. وقد عاودت تركيا الكرّة في عام 2018 أثناء زيارة وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، وعملت عليها فنياً على نحو مكثف منذ ذلك الحين.

دوافع تحرك تركيا نحو حكومة الوفاق

بدأت تركيا في الفترة الأخيرة تتعامل مع مفهوم أوسع لأمنها القومي يتجاوز التعامل مع التهديدات والفرص في جوارها المباشر. وسعيًا إلى البحث عن تأمين مصالحها، وجدت في الاتفاق مع حكومة الوفاق الليبية تحقيقاً لعدد مهم من المصالح التي تضمن زيادة قوة تركيا في المنطقة، وهو ما تسعى إليه تركيا حالياً ضمن استراتيجية شاملة ذات عناصر عدة، مثل: تطوير التصنيع العسكري، وحيازة القوة التكنولوجية والمنظومات الدفاعية المتطورة، وغيرها.

4 تفاصيل مذكرة التفاهم في المجال البحري بين تركيا وليبيا بناء على ما نشره السفير شاغاتاي إرجيس، المسؤول عن شؤون العلاقات السياسية الثنائية، المدير العام للحدود البحرية والجوية في الخارجية التركية، في حسابه على موقع تويتر، ينظر: Çabatay Erciyes, Twitter, 6/12/2019, accessed on 7/1/2020, at: <http://bit.ly/35q7cv2>

وقد نشرت مواقع أخرى تسريبات مطابقة لما نشره السفير على تويتر. للاطلاع الكامل على مذكرة التفاهم في المجال البحري، ينظر: Nick Kampouris, Diplomats Declare New Turkish-Libyan Agreement Contrary to International Law, Greek Repoter, 5/12/2019, accessed on 9/1/2020, at: <https://bit.ly/2uPecFh>

5 "مجلس نواب طبرق يصوّت لإلغاء الاتفاق الليبي التركي"، العربي الجديد، 2020/1/4، شوهد في 2020/1/7، في: <https://bit.ly/36k3c0p>

6 Kampouris.

7 المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة: يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتزموا حلّه بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحكيم والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها. ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسوّوا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك.

8 Kampouris.

يشير الأتراك إلى 462 ألف كيلومتر مربع مائي تحيط بتركيا على أنها وطنهم الأزرق، ولو نظرنا إلى إحدى فوائد الاتفاق مع حكومة الوفاق فسند أن الاتفاقية البحرية تكسب تركيا أكثر من 100 كيلومتر مربع بحري تحرمها منها الخرائط الأوروبية المتعلقة بالمناطق الخالصة لكل من اليونان وقبرص؛ ما يمكن تركيا من الوصول إلى منتصف البحر المتوسط بعد أن حصرتها الرواية اليونانية للسيادة البحرية في مسافات قصيرة بالقرب من سواحلها، بسبب امتلاك اليونان العديد من الجزر الصغيرة، وهذا يعد أمراً ذا أهمية بالنسبة إلى تركيا، إضافة إلى زيادة رصيد أوقافها القوية في أي مفاوضات تتعلق بمستقبل قبرص التي توجد تركيا، عسكرياً، في شطرها الشمالي.

لقد أمتت الاتفاقيات مع حكومة الوفاق لتركيا مدخلاً قانونياً لعرقلة خطط دول «منتدي غاز شرق المتوسط» لعزل تركيا، وهي التي عملت على حرمان تركيا من الاستفادة من موارد الغاز الهائلة في شرق المتوسط؛ إذ إن الترتيبات التي تقودها بلدان منتدي شرق المتوسط تحرم تركيا أيضاً من طموحها إلى أن تكون بلداً وسيطاً في نقل الطاقة من البلدان المصدرة إلى أوروبا، وهو أمر له نتائج كبيرة على اقتصاد تركيا واستقرارها. ويُذكر هنا أن إسرائيل وقبرص واليونان بدأت في التفاهم بشأن خط بديل لا يعتمد على تركيا، هو خط «إيست ميد» الذي تم توقيعه في 3 كانون الثاني/يناير 2020 في أثينا، وهو يمتد نحو 1900 كيلومتر، وتبلغ تكلفته نحو 6 مليارات دولار؛ ولذلك أرادت تركيا أن تُفشل محاولة استبعادها من هذه الخطط من خلال الاتفاق البحري الذي يعوق تنفيذها، إضافة إلى الصعوبات العملية والفنية التي كانت موجودة أصلاً. ولم تُخف تركيا أن إسرائيل لا تستطيع البدء في مشروع أنابيب غاز شرق المتوسط من دون أن تسمح لها تركيا نفسها بذلك، ومن ثمّ اعتبرت عملية توقيع مشروع «إيست ميد» عملية غير مجدية.

وفي شباط/فبراير 2019، أي بعد شهر واحد من إعلان منتدي غاز شرق المتوسط، نفذت تركيا أضخم مناورات عسكرية في تاريخها تحت اسم «الوطن الأزرق» في البدار الثلاثة التي تحيط بها (البحر الأسود، والبحر المتوسط، وبحر إيجه)؛ وذلك من خلال أكثر من 100 سفينة حربية، تبعتها في أيار/مايو 2019 مناورات «ذئب البحر» التي تُعتبر أكبر مناورات بحرية في تاريخ تركيا⁹.

تعدّ تركيا في أمس الحاجة إلى موارد الطاقة الموجودة قبالة سواحلها شرق المتوسط لتحقيق اكتفاء ذاتي يخفف من اعتمادها على روسيا وإيران في مجال الطاقة، ويخفف من الضغط على اقتصادها؛ ذلك أنها تدفع مقابل واردات الطاقة ما يقارب 45 مليار دولار سنوياً.

وفي سبيل إنجاح الاتفاق، استفادت أنقرة من عدة نقاط مهمة، منها أن الحكومة التي تدعمها في طرابلس هي الحكومة المعتمدة لدى الأمم المتحدة؛ ومن ثمّ كان هذا العامل ذا أهمية بالنسبة إلى شرعية الاتفاق. يضاف إلى ذلك أن تلك الحكومة كانت في أمس الحاجة إلى الدعم العسكري التركي أمام الحملة التي يشنها حفر على طرابلس، ولا سيما أنه يتلقى الدعم العسكري من عدة أطراف، وتقاتل معه ميليشيات روسية وأفريقية؛ ولهذا تزامن توقيع الاتفاق الأمني مع الاتفاق البحري، علماً أن تركيا قدمت مؤخراً دعماً لليبيين، يشمل مدرعات وطائرات من دون طيار، ساهم في إحباط العمليات العسكرية التي شنّها حفر ضد طرابلس في مطلع عام 2019.

كانت بعض المواقف الدولية مشجعةً لاتفاق تركيا مع حكومة الوفاق الليبية، وأهمها الرفض الأميركي المعلن، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، لحملة حفر على طرابلس ومطالبته بإيقافها. وقد جاء هذا الرفض مبنياً على الاستياء من التدخل الروسي الداعم لحفر بعد منع واشنطن إدانته في مجلس الأمن في حزيران/يونيو 2019. إضافة إلى ذلك، كان هناك الموقف الأوروبي غير الموحد، والخلافات الأميركية - الفرنسية، وعلى الأقل الموقف الروسي الذي لم يعلن القطيعة مع حكومة الوفاق، على الرغم من وجود ميليشيات روسية داعمة لحفر، فضلاً عن آمال الرئيس التركي المتعلقة بالتوصل إلى تفاهات مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين منعاً لتحوّل ليبيا إلى «سورية ثانية»، ثمّ إن وجود ميليشيات أفريقية وروسية، ووجود داعمين كثر لحفر كانوا دافعين إضافيين لتركيا إلى التدخل من أجل دعم حكومة الوفاق.

9 "Türkiye-Libya Deniz Mutabakatı'nın Fikir Babası Tümamiral Dr. Cihat Yaycı SDE'de Konuştu," Stratejik Düşünce Enstitüsü, 5/12/2019, accessed on 7/1/2020, at: <http://bit.ly/2Ft5i22>

الأساس القانوني للاتفاقية

تعتبر تركيا أن الاتفاقية البحرية بينها وبين حكومة الوفاق الليبية، التي أرسلت نسخة منها إلى الأمم المتحدة، اتفاقية قانونية منسجمة مع القانون الدولي، ولكن هناك جانبان يتم من خلالهما التشكيك في الاتفاقية. فالجانب الأول مدخله التشكيك في امتلاك حكومة الوفاق الليبية الصلاحيات بشأن توقيع هذه الاتفاقية، ويرى أصحاب هذا الرأي أن «اتفاق الصخيرات» الذي أنشئت بموجبه حكومة الوفاق لا يخولها ذلك، في حين ترى حكومة الوفاق - إضافة إلى الجانب التركي - أنها حكومة معترف بها من الأمم المتحدة، وأن الاتفاق جزء من أعمال السيادة التي يكفلها القانون الدولي، كما تؤكد حكومة الوفاق في طرابلس أن نصوص الاتفاق السياسي تخولها توقيع اتفاقات مشتركة من دون الرجوع إلى السلطات التشريعية في البلاد؛ وهكذا، يُعد الاتفاق معها أمراً صحيحاً، وبناءً عليه فإن الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ بعد تصديقها من الرئيس والبرلمان.

أما الجانب الآخر، فهو متعلق باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 التي تمنح الجزر مناطق اقتصادية خالصة عمقها 200 ميل بحري (الميل البحري يساوي 1.852 كيلومتراً)، وهذه الاتفاقية لم توقعها تركيا لأنها لم تأت على ذكر مبادئ المسافات المتساوية بالنسبة إلى الخلافات حول الحدود البحرية كما كان منصوصاً عليها في اتفاق عام 1958، ومن ثم فإن الجانب اليوناني والشطر الرومي من قبرص يريدان تطبيق جرف قاري ومنطقة خالصة بناءً على امتلاك الجزر ذلك الحق، في حين ترى تركيا أن هذا الأمر يتناقض مع القانون الدولي ومبدأ العدل في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وقد أدى ذلك إلى وجود خريطين تُعدّان محلّ اختلاف في ما يتعلق بالحدود البحرية، على غرار ما هو مبين في الشكل الآتي.

خريطة الفروق بين ادعاءات الصلاحيات البحرية لتركيا من منظور كل من تركيا ودول الاتحاد الأوروبي



المصدر:

Sedat Ergin, "Akdeniz'deki krizin merkez üssü yoksa Meis Adası mı?" Hürriyet, 102019/12/, accessed on 72020/1/, at: <http://bit.ly/2sL0vXj>

تشير الخطوط المحددة باللون الأحمر إلى المنطقة التي حددتها تركيا، أما المنطقة التي تحددها الخطوط البيضاء فهي الخريطة التي نشرتها جامعة إشبيلية، وهي تمثل الحدود البحرية للاتحاد الأوروبي، بناءً على الرواية الرسمية لليونان التي تحرم تركيا من 109 آلاف كيلومتر بحري مربع. وقد رفضت وزارة الخارجية التركية، في توضيح الاتفاق مع ليبيا، الرواية اليونانية التي تعتمد على حقوق جزر مثل جزيرة ميس، والتي - بناءً على ما تطالب به اليونان - تعطي جزيرة ميس مساحةً بحرية أكبر من مساحتها بـ 4 آلاف ضعف، في حين تمتلك تركيا الساحل الأساسي الذي لا يكاد ساحل الجزيرة يُذكر مقارنةً به، علماً أن ساحل جزيرة ميس يبعد عن ساحل كاش التركية 2.5 كيلومتر فقط⁽¹⁰⁾.

ومن خلال نظرة إلى الخريطة أكثر تفصيلاً، نجد أن تركيا اعتمدت على تحديد منطقتها البحرية بناءً على المسافة بين سواحلها الرئيسية وبين قبرص الشمالية ومع ساحل أفريقيا (مصر وليبيا)، وتحديدًا في الخط الذي يمتد مسافة 30 كيلومترًا فقط بين نقطتي E و F الذي استطاعت تركيا من خلاله التوصل إلى اتفاق مع ليبيا⁽¹¹⁾، في حين تعترض اليونان على ذلك مُطالبَةً بحقوق عدة جزر، مثل كريت ورودس، بعمق بحري يصل إلى 200 ميل بحري.

أما الاتفاق الأمني الذي وُقِّع بالتزامن مع الاتفاق البحري، فقد صدّقه البرلمان التركي في 22 كانون الأول/ديسمبر 2019، وقد نشرت بعض المواقع التركية بنود الاتفاق التي تتضمن نقل الخبرات والدعم والمعدات من الجانب التركي إلى الجانب الليبي، والمشاركة في المناورات العسكرية، وتقديم الخدمات العسكرية، وتبادل الذخائر وأنظمة الأسلحة والآليات العسكرية، إضافةً إلى تبادل الخبراء والتعاون الاستخباراتي، والمساهمة في إنشاء قوات التدخل السريع. وفي هذا السياق نشير إلى أن المذكرة الأمنية ستبقى سارية المفعول مدة ثلاثة أعوام من تاريخ دخولها حيز التنفيذ، على أن تمُدّد تلقائيًا مدة عام واحد ما لم يقم أحد الطرفين بالتعبير عن رغبته في إنهاؤها. وشملت، أيضًا، الحديث عن إمكانية إنشاء مكتب مشترك للتعاون الأمني والدفاعي، والعمل العسكري المشترك داخل حدود الطرف الذي يطلب مشاركة الطرف الآخر في فعاليات القوات البرية والبحرية والجوية. وتستند تركيا في مذكرة التفاهم الأمني والعسكري إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على شرعية تدخّل دولة ما للدفاع عن دولة أخرى تتعرض لهجوم في حال طلب الدولة المتعرضة للهجوم المساعدة منها⁽¹²⁾.

وفي هذا السياق لا يعتبر هذا الاتفاق هو الاتفاق الأمني الأول بين تركيا وليبيا؛ فقد عُقدت عدة اتفاقيات وتفاهمات منذ عام 2013 شملت تدريبًا عسكريًا لأكثر من 900 عسكري ليبي منذ ذلك الحين. ولكن كما كان متوقعًا، عدّل هجوم حفر الجديد على طرابلس، المسمى «المعركة الحاسمة»، الإجراءات التركية للدفاع عن حكومة الوفاق من خلال تسريع عرض مذكرة التفويض لإرسال قوات تركية إلى ليبيا على البرلمان من أجل تصديقها، وهذه المذكرة لا تعتبرها تركيا متناقضة مع الحظر الأممي لتوريد السلاح إلى ليبيا.

مواقف الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية

بمجرد الإعلان عن مذكرتي التفاهم التركية - الليبية، أعلنت عدة دول إقليمية رفضها للاتفاق، وكما كان متوقعًا، كانت اليونان هي أول من أعلن عن رفض الاتفاق من خلال طرد السفير الليبي، والتقدم بشكوى إلى الأمم المتحدة، ومطالبة الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على تركيا، معتبرةً أن الطرف الليبي غير مخول بشأن هذه الاتفاقيات، وأن الاتفاقية تنتهك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويُذكر أن موقف الجانب

10 Sedat Ergin, "Akdeniz'deki krizin merkez üssü yoksa Meis Adası mı?" Hürriyet, 10/12/2019, accessed on 7/1/2020, at: <http://bit.ly/2sL0vXj>

11 Ibid.

12 "Libya ile askeri anlaşma TBMM'de," *Independent Türkçe*, 14/12/2019, accessed on 7/1/2020, at: <http://bit.ly/35veXjd>

الرومي من قبرص كان مطابقاً للموقف اليوناني⁽¹³⁾. وبحسب البيان الختامي لقمّة زعماء الاتحاد الأوروبي في بروكسل، فإن مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا تنتهك الحقوق السيادية للدول الثلاث، وتتعارض مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا يتمخض عنها نتائج قانونية ملزمة للدول الأخرى، وهو الأمر الذي رفضته تركيا، مُدنيةً صمت الاتحاد الأوروبي عن اتفاقيات قبرص البحرية منذ عام 2003، ومعتبرةً أنه غير مخول بشأن إصدار أحكام حول مدى قانونية المذكرة أو بشأن تحديد مناطق الصلاحية البحرية⁽¹⁴⁾.

على الرغم من أن الاتفاق الأخير بين تركيا وليبيا يأتي في مصلحة مصر (36 ألف كيلومتر مربع) وإسرائيل (46 ألف كيلومتر مربع)⁽¹⁵⁾؛ من زاوية المساحات البحرية التي تخسرانها في حال اعتماد الخرائط اليونانية والقبرصية، فإن الاتفاق من ناحية استراتيجية يمنح تركيا قوةً كبيرة، ويؤدي إلى تعارض الرؤى الإقليمية بين هؤلاء اللاعبين وتركيا. فقد رفضت إسرائيل ومصر الاتفاق؛ إذ أعلنت الخارجية الإسرائيلية عن قلقها من الخطوات التركية، واعتبرتها تجاهلاً للقوانين الدولية، وعبرت عن «دعمها وتضامنها الكاملين مع اليونان وقبرص، بما يخص المناطق البحرية، ومعارضتها لأي محاولة لانتهاك هذه الحقوق»، كما أصدرت الخارجية المصرية بياناً اعتبر إعلان مذكرتي التفاهم غير شرعي وخرقاً جسيماً لاتفاق الصخيرات⁽¹⁶⁾، وقد رفعت هذه الدول مستوى التنسيق في ما بينها، وعقدت عدة مباحثات لتنسيق مواقفها في هذا الشأن.

على الجانب المقابل، حاولت تركيا العمل على محورين. أولهما متعلق بالتواصل الدولي مع الجهات الفاعلة، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا. وفي هذا السياق، وعلى هامش افتتاح مشروع السيل التركي، تناول الرئيسان بوتين وأردوغان، في 8 كانون الثاني/يناير، الملف الليبي، واتفقا على دعوة جميع أطراف النزاع في ليبيا إلى وقف العمليات القتالية في الساعة 00.00 من يوم 12 كانون الثاني/يناير، وإعلان وقف دائم لإطلاق النار⁽¹⁷⁾. ويُعتقد أن روسيا يمكن أن تؤدي دوراً ضاعطاً على حفر، خاصة مع وجود قوات لشركة فاغنر الروسية في ليبيا، واعتماد حفر على الدعم اللوجيستي الروسي، ولكن ربما لا يزال مبكراً معرفة حجم الدور الروسي في ليبيا، في ظل وجود أطراف أخرى داعمة لحفر. أما المحور الثاني فهو متعلق بعدم ظهور تركيا وحيدة في دعمها لحكومة الوفاق. وبناءً على هذا الأمر، أجرت مشاورات مع تونس والجزائر المجاورتين لليبيا، كما زار الرئيس أردوغان تونس، ولكن لا يبدو أنه تم التوافق على رؤية واحدة في ما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار في طرابلس؛ إذ فضلت تونس الحياد على نحو واضح.

آثار الاتفاق في الصراع في البحر المتوسط

ما من شك في أن الاتفاق الأمني والبحري بين تركيا وليبيا يضيف معطًى جديداً إلى معادلة التنافس شرق المتوسط، وأنه يرفع من رصيد أوراق تركيا أمام منافسيها، ويدل على تصميمها على «الوجود في اللعبة» أو «تخريبها»، وهذا يزيد من حدة التوتر ويفرض ضرورة إعادة التفكير في مستقبل مشاريع الطاقة وخيارات الدول المعنية بها، وبالنفوذ شرق المتوسط، وبمستقبل ليبيا.

ويبدو أن كافة التحضيرات التركية لنقل جنود أترك إلى ليبيا أصبحت جاهزة مع تصديق البرلمان التركي المذكرة، وإعلان بعض المصادر عن تفاصيل القوات والمعدات العسكرية التركية التي ينبغي إرسالها من أجل الاستجابة

13 "النص الكامل لشكوى قبرص الموجهة ضد تركيا والرئاسي لمجلس الأمن"، المرصد، 2019/12/6، شوهد في 2020/1/7، في: <https://oi.is/ByXd>

14 "تركيا ترفض الموقف الأوروبي حول اتفاقها البحري مع ليبيا"، وكالة الأناضول، 2019/12/14، شوهد في 2020/1/7، في: <https://cutt.us/tzPft>

15 "Türkiye-Libya Deniz Mutabakatı'nın Fikir"

16 "إسرائيل تحذّر من الاتفاق الذي أبرمته تركيا مع ليبيا في البحر المتوسط"، 12، 2019/12/i24NEWS، شوهد في 2020/1/7، في: <https://cutt.us/ILVQg>

17 "بوتين وأردوغان يدعوان لوقف إطلاق النار في ليبيا بدءاً من الأحد"، دويتشه فيله، 2019/1/8، شوهد في 2020/1/9، في: <https://bit.ly/35GdfeV>

لطلب حكومة الوفاق مثل «نشر عناصر جوية تضم ما بين ستّ وثمانين طائرات من طراز F-16 Block 50، إضافة إلى نظام للإنذار المبكر والسيطرة محمول جواً AWACS، وعناصر بحرية تضم فرقاطة وزورقين حربيين أو ثلاثة، وغواصة أو غواصتين لأغراض منع الوصول، فضلاً عن قوة برية بحجم كتيبة، أي نحو 3000 جندي يتمتعون بخبرة قتالية، ومشاة ميكانيكية وعناصر للدعم غير المباشر للنار»⁽¹⁸⁾.

ولكن احتمال الوجود العسكري التركي في ليبيا وفي البحر المتوسط المبني على مذكرتي التفاهم قد يكون سبباً لردة فعل معاكسة من الدول الرافضة للاتفاق، خاصة مصر التي ستعتبر التدخل تهديداً لأمنها، كما أنها قد ترفع من وتيرة تدخلها في ليبيا، إلا أن الدول المعارضة لتركيا عموماً لا تفضل خيار المواجهة العسكرية المباشرة، خاصة مع عرض تركيا لخيار الحوار. وقد تتجه هذه الدول إلى وسائل تضيق وضغط متنوعة على تركيا من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى ممارسة ضغط اقتصادي ودبلوماسي؛ سواء كان ذلك لأسباب تتعلق بهذا الأمر أو بغيره. ومن المرجح أن يكون اتصال دونالد ترامب بأردوغان، في 4 كانون الثاني/يناير 2020، بعد تصديق البرلمان التركي المذكرة الرئاسية، الذي حذر فيه ترامب من أن «أي تدخل أجنبي سيعقّد الوضع في ليبيا»، كان بضغط إسرائيلية ومصرية في واشنطن، ويأتي في هذا السياق أيضاً اتصال كل من إيمانويل ماكرون وبوتين بأردوغان.

ولكن الركن الأساسي الذي قد تعمل عليه هذه الدول المعارضة لتركيا هو تقديم مزيد من الدعم لحفتر، الذي فشل في أكثر من تسع مرات في اختراق دفاعات طرابلس خلال شهر، لإسقاط حكومة الوفاق، ومن ثمّ إلغاء الاتفاق مع تركيا. وقد أعلن حفتر خلال الساعات الأخيرة النفير ضد القوات التركية، ومع ذلك ليس من المرجح أن تترك أنقرة دعمها لحكومة الوفاق. لكنّ الموقف التركي سيتحدد وفقاً للتطورات خلال الأيام القادمة والمباحثات مع فرنسا وروسيا، كما أن موقف الولايات المتحدة الأميركية - التي وجهت ضربة قوية لإيران باغتيال سليمان - سيكون مهماً في تحديد درجة تصميم أنقرة.

يرفع الوجود العسكري التركي في ليبيا احتمالات المواجهة من حرب بالوكالة إلى حرب مباشرة، وبذلك تفتح تركيا على نفسها تحدي المواجهة مع مجموعة من القوى، منها فرنسا ومصر وإسرائيل واليونان، وحتى روسيا التي تأمل تركيا أن تصل إلى تفاهمٍ ما معها حول المسألة الليبية بسبب وجود عدد من الملفات المتفاهم بشأنها خارج تركيا (مثل إس 400، ومشروع السيل التركي، ومشروع الطاقة في مرسين).

كما أن تركيا تعلمت من تجربتها في سورية أنه من الضروري إظهار القوة حتى تكون الدبلوماسية فعّالة، ولولا التزامها العسكري تجاه حكومة الوفاق فإنها لن تحقق شيئاً على طاولة المفاوضات، وربما لن يكون حفتر مضطراً إلى الذهاب إلى برلين. ولذلك ستركز تركيا في حال إصرارها على وجودها في ليبيا - وهو الأرجح - على مراعاة عدة عوامل؛ منها تأكيد أن وجودها المحتمل لا يهدف إلى المشاركة المباشرة في القتال، بل إلى تأمين نوع من التوازن والاستقرار، وأخذ ضمانات من الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا بإيقاف هجوم حفتر على طرابلس.

ولكن هذه العوامل التي قد يركز عليها الموقف التركي تواجه تحدياً كبيراً بعدما أعلن حفتر النفير ضد تركيا، في 4 كانون الثاني/يناير 2020 «الجهاد والنفير والتعبئة الشاملة» لصد أي تدخل عسكري تركي في ليبيا؛ إذ قال: «نعلن المواجهة وقبول التحدي ورض الصفوف ونبذ خلافاتنا فيما بيننا، ونعلن الجهاد والنفير والتعبئة الشاملة، وعلى كل ليبي حر حمل السلاح، رجالاً ونساءً، عسكريين ومدنيين، لندافع عن أرضنا وعرضنا وشرفنا». يضاف إلى ذلك تحدّي آخر متمثل برفض الأمم المتحدة غير المباشر لتدخل تركيا من خلال ما أعلنه الأمين العام

18 Metin Gurcan, "Could Turkey's Military Capacity Match Erdogan's Ambitions in Libya?" Al-Monitor, 31/12/2019, accessed on 7/1/2020, at: <http://bit.ly/2s009v1>

للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في بيان له؛ إذ قال: «أي دعم أجنبي للأطراف المتحاربة في ليبيا لن يؤدي إلا إلى تعميق الصراع وسيزيد من تعقيد الجهود المبذولة للتوصل إلى حل سياسي سلمي وشامل»⁽¹⁹⁾.

تواجه تركيا، أيضاً، تحديات كبيرة أخرى؛ في مقدمتها احتمال ارتفاع درجة الرفض الأميركي لدورها في ليبيا، وتكتل الجهات المنافسة لها، واعتبار مصر التدخل التركي في ليبيا تهديداً مباشراً لأمنها القومي، وإصرار حفر على السيطرة على طرابلس ودعوته إلى القتال ضد القوات التركية، والمعارضة الداخلية لقرار الوجود العسكري التركي في ليبيا، وعدم رغبة دول مجاورة لليبيا، مثل الجزائر وتونس، في التدخل المباشر في ليبيا؛ وهو ما يجعل مهمة تركيا أمراً صعباً في عمليات الإمداد والتفوق الجوي. يضاف إلى ذلك ارتباط ملف ليبيا بكل من قبرص واليونان، وهما عضوان في الاتحاد الأوروبي، وهذا الأمر يفتح مشكلة مع الاتحاد عموماً، واحتمال تعرّض تركيا لعقوبات بحجة خرق حظر تسليح أطراف النزاع.

ومن المهم الإشارة أيضاً إلى أن أي تحول جديد في الموقف الأميركي ضد تركيا سيكون من أكبر الصعوبات أمام تركيا، وهي التي ما زالت تُبدي تصميمًا على فرض نفسها في المعادلة الدولية التي تعد منطقة شرق المتوسط إحدى أهم حلقاتها الحالية والمستقبلية. وتجد تركيا أنها بين خيارين؛ إما القبول بمصير معزول شرق المتوسط، وإما الانخراط الذي يقوي جبهة خصومها الذين يبدو أن عددهم أكبر من خصومها في سورية. وإزاء هذه المعادلة، عليها أن تقارب بين هذين الخيارين. ومع وجود خيار تفكيك جبهة خصوم تركيا من خلال العمل مع مصر أو إسرائيل أو الحوار مع اليونان كخيار نظري، فإن تعقيدات الواقع وتطوراتها والثقة المتدهورة بهذه الأطراف ترجّح كلها الذهاب نحو مغامرة محفوفة بالمخاطر.

خاتمة

ترى تركيا أن حمايتها لحكومة الوفاق في طرابلس مرتبطة بمصالح عديدة لها في المنطقة، وأن هذه المصالح بدورها مرتبطة بأمنها القومي؛ سواء في التنافس على مستقبل المنطقة ودور تركيا فيه، أو في ما يتعلق بنفوذها في البحر المتوسط وحصتها من موارد الطاقة بوصفها حقوقاً، وبوصف تركيا بلداً وسيطاً. وتعتبر هذه الأمور مُغيّرة لـ «قواعد اللعب» ولمكانة تركيا بشكل كامل، ولذلك حسمت أمرها بالوقوف خلف حكومة الوفاق من خلال دعم عسكري علني، ووجود يزداد تدريجياً بحسب الظروف والتفاهات. أما حكومة طرابلس فقد وجدت في تركيا الطرف الوحيد الذي له مصلحة مباشرة في دعمها من أجل الحفاظ على بقائها، ومع ذلك تفضّل تركيا - درءاً لمأزق وجودها الذي يمكن أن يزيد من صلابة جبهة خصومها - التوصل إلى تفاهات دبلوماسية مع الأطراف التي تُعدّ صاحبة الكلمة في هذا الشأن، ودَعَمَ الحوار في مؤتمر برلين، كما أنها تحاول إيجاد نوع من التوازن، في الوقت نفسه، بين تقليل خطر وجودها في أعين المنافسين من جهة، وحماية موقفها وموقف حكومة الوفاق، من جهة أخرى؛ وذلك من خلال التزام عسكري عملي على الأرض. لهذا، يبدو تنسيقها مع الأطراف المعنية للحفاظ على هذا التوازن الصيغة الأكثر ضماناً لمنع انزلاقها في صحراء «فزان» التي كانت يوماً ما في الثقافة التركية، تُعدّ تعبيراً عن معنى البعد في قول الأتراك: «سأجدك حتى لو ذهبت إلى فزان».

¹⁹ "خليفة حفر يعلن 'الجهاد والنفيير والتعبئة الشاملة' لصد أي تدخل عسكري تركي في ليبيا"، فرانس 24، 2020/1/4، شوهد في 2020/1/7 <https://bit.ly/2MUyYhL>